● أخبار قصيرة

الجزائر: لا نمتلك الأسلحة الكيميائية

أكّد رئيس أركان الجيش الجزائري، السعيد شنقريحة، بأنّ الجزائر لا تملك الأسلحة الكيميائية ولا تسعى للحصول عليها.

وقال شنقريحة خلال إشرافه على افتتاح يوم "كبار الشخصيات" لـ "تمرين كيميائي أفريقيا" (Chemex-Afrique) الموجه للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لمنطقة أفريقيا: إنّ الجزائر "مُقتنعة بضرورة تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال حظر أسلحة الدمار الشامل".

وأشار إلى أنّ تفعيل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أفريقيا "يُعتبر دليلًا على التزام بلدانها بعدم امتلاك أو تطوير مثل هذه الأسلحة".

كما شدّد شنقريحة على أنّ "أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية تمثل تهديدًا محتومًا على الإنسان ومستقبل الإنسانية"، مضيفًا أنّ إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية قد تزيد من خطورتها على البشرية.

ودعا شنقريحة إلى تعزيز الرقابة على حركة المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج، لافتًا إلى أنّ تحسين الضوابط على هذه الأنشطة سيسمح بمواجهة التحديات الأمنية، لاسيما المتعلقة باحتمال استخدام الجماعات الإرهابية المسلحة للمواد الكيميائية.

كواليس اقتياد قيادية تونسية إلى الحبس

في أحدث اعتقال يستهدف معارضي الرئيس التونسي قيس سعيد، ألقي القبض على رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى.

أمر النيابة العامة بقرطاج بالتحفظ على موسى لمدة ٤٨ ساعة، يأتي بعد اصرارها على تقديم تظلم لمكتب الضبط امام القصر الرئاسي في مرسوم بشأن الانتخابات البرلمانية الماضية.

لتوجه النيابة عدة تهم لموسى على ان تحال على التحقيق دون ان تكون التهم جنائية. هيئة الدفاع عن موسى ومساعدتها اعتبرا ما حدث عملية اختطاف امام قصر قرطاج. ليتجمع العشرات من انصار موسى الغاضبين امام مركز شرطة حلق الوادي، مرددين شعارات مناهضة لسعيد.

وتنضم بذلك موسى الى اكثر من ٢٠ شخصية سياسية معارضة لسعيد في السجون بعد حملة اعتقالات اتهم خلالها بعضهم بالتآمر ضد امن الدولة. وقد دخل بعضهم في اضراب عن الطعام من بينهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، احتجاجا على حبسهم دون محاكمة.

وتشير إلى عدم جدية تحالف العدوان

صنعاء: مستعدون للإفراج عن أسرى سعوديين وسودانيين ضمن صفقة شاملة

أكّد رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى اليمنيين عبد القادر المرتضى أنّ صفقة تبادل الأسرى الموقعة في سويسرا، تعيش مرحلة جمود بسبب عدم جدية تحالف العدوان السعودي الأميركي.

وفي تصريح، قال المرتضى: "وافقنا على طلب المرتزقة في مأرب بالكشف عن مصير قحطان وإدراجه ضمن الصفقة، لكنهم رفضوا كشف مصير أسرانا أو زيارة سجون مأرب".

وأشار إلى أنّ تحالف العدوان غير جاد في ملف الأسرى حتى اللحظة، مبينًا أنّ هذا الأمر ينعكس تعنّتًا ومماطلةً لدى أكثر من فصيل مرتزق وضعفًا أُمميًا.

كما أكّد المرتضى أن صنعاء ما زال لديها أسرى سعوديين وسودانيين، وهي حاضرة للدخول في صفقة شاملة تضم الأسرى من كل الأطراف.

وشدّد على أنّه لا يمكن الدخول مع الطرف السعودي بصفقة ثنائية لكونه المسؤول الأول في الطرف الآخر، لافتًا إلى أنّ "ملف أسرى مرتزقة العدوان في كتاف تم طرحه من قبلنا ورفضه الطرف الآخر".

يُشار إلى أنّه جرى في شهر نيسان/أبريل الماضي عملية تبادل أسرى بين صنعاء وقوى العدوان، شملت أكثر من ٧٠٠ أسير من أسرى القوات المسلحة اليمنية منهم ٢٥٠ أسيرًا كانوا في السجون السعودية، في المقابل أفرجت صنعاء عن ١٨١ من أسرى الطرف الآخر بينهم سعوديون ومرتزقة محليون وسودانيون.

استحالة العودة إلى نقطة الصفر

بدوره أكّد وزير النقل في حكومة تصريف الأعمال اليمنية عبد الوهاب الدرة، استحالة العودة إلى نقطة الصفر في موضوع رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي وفرض الحلول الترقيعية والجزئية المؤقتة.

وفي اجتماع لقيادات وزارة النقل وقطاعاتها وهيئاتها ومؤسساتها، شدّد وزير النقل على أنّه "لا مساومة ولا تنازل عن الفتح الكامل للمطارات كحق ثابت ومشروع كفلته كافة القوانين والمواثيق الدولية".

وأشار إلى أنّ مرحلة الحلول الجزئية والفتح المشروط لوجهات ورحلات محدودة قد تم تجاوزها، وأن المرحلة الحالية تتضمن الفتح الكامل والشامل لمطار صنعاء دون أي قيد أو شرط وبشكل سريع.

وأوضح الدرة أنّ تعليق رحلات الخطوط الجوية اليمنية عبر مطار صنعاء الدولي، وإغلاق المطار مؤشر لعدم جدية دول العدوان في التوجه الجاد للسلام واستهتار بكل الجهود المبذولة بهذا الخصوص، لافتًا إلى أن شركة الخطوط الجوية اليمنية تضع نفسها كأداة بيد دول العدوان لاستمرار الحصار ومضاعفة معاناة الشعب اليمني.

ودعا وزير النقل بحكومة تصريف الأعمال، قيادة الخطوط الجوية اليمنية إلى ممارسة أعمالها من المركز الرئيسي للشركة بصنعاء، والتي تتوفر فيها مقدرات الشركة ومبانيها والورشة المركزية للطائرات، مؤكدًا أنّها ستجد كل الدعم لتقديم خدماتها لكل أبناء الشعب اليمني من جميع مطارات الجمهورية كناقل وطني.

ولفت إلى أنّ العدوان يستغل تواجد إدارة الشركة في المحافظات المحتلة بعيدًا عن مركزها الرئيسي بعاصمة كل اليمنيين ويستخدمها كأداة لحصار مطار صنعاء، مبينًا أنّ ما يسوقه إعلام تحالف العدوان ومرتزقته عن حسابات الشركة في صنعاء تدحضه الحقائق والواقع ويشهد به منتسبو شركة الخطوط الجوية اليمنية الأحرار في صنعاء وعدن.

فتح مطار صنعاء على مراحل أصبح أمرًا غير وارد

من جهته، أكّد نائب وزير النقل اليمني محمد الهاشمي، أنّ فتح مطار صنعاء الدولي أصبح ضرورة قصوى دون أي شرط أو قيد، لافتًا إلى إصرار المجلس السياسي الأعلى على ذلك.

وقال: "فتح مطار صنعاء على مراحل أصبح أمرًا غير وارد، وعلى العدوان ومرتزقته، أن يعوا ذلك لأن الملف الإنساني لا مساومة فيه ولا تسييس كونه مطلب قانوني كفلته المواثيق الدولية".

وزير النقل اليمني: لا مساومة ولا تنازل عن الفتح الكامل لمطار صنعاء الدولي

بدوره، أوضح وكيل وزارة النقل للشؤون البحرية اليمنية القبطان محمد إسحاق، أنّ هناك خططًا ودراسات يتم الإعداد لها بهدف تطوير موانئ البحر الأحمر اليمنية لتكون أكثر توسعاً وتتمكن من استقبال المزيد من السفن التجارية.

فيما كشف رئيس هيئة الطيران المدني والأرصاد اليمنية الدكتور محمد عبد القادر، عن تقدم شركات طيران دولية لتسيير رحلات جوية عبر مطار صنعاء، مؤكدًا أنّ مطار صنعاء يقدم خدمات ملاحية جوية وفقًا للشروط والمعايير الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي "الأيكاو".

وكان الاجتماع الذي حضره وكلاء الوزارة، ناقش الخطط التطويرية والإستراتيجية لقطاع النقل.

نفي احتجاز طائرة في مطار صنعاء

نفى وكيل الهيئة العامة للطيران المدني في صنعاء (المقرب من حركة أنصارالله)، مزاعم احتجاز طائرة للخطوط الجوية اليمنية في مطار صنعاء الدولي.

وفي التفاصيل، قال وكيل الهيئة العامة للطيران المدني في صنعاء رائد جبل، إنه "لا صحة لمزاعم" حكومة المجلس الرئاسي "المعين سعودياً" عن احتجاز طائرة للخطوط الجوية اليمنية في مطار صنعاء.

يأتي ذلك في وقت، نددت حكومة صنعاء بتعليق الخطوط الجوية في عدن رحلاتها عبر مطار صنعاء الدولي.

واعتبر مصدر يمني مسؤول في وزارة النقل في حكومة تصريف الأعمال في صنعاء، أنّ تعليق رحلات الخطوط الجوية اليمنية عبر مطار صنعاء الدولي، مؤشر "لعدم جدية دول العدوان في التوجه الجاد للسلام واستهتاراً بكل الجهود المبذولة بهذا الخصوص".

ونقلت وكالة "سبأ" اليمنية عن المصدر تأكيده أنّ ذلك "يعكس حجم الإصرار الإجرامي على الحصار ومضاعفة معاناة الشعب اليمني وخصوصاً المرضى والمسافرين".

أطقم احتياط سلاح الجو الصهيوني التي لا تلتحق بالخدمة تصل إلى ٧٠٪

كشف مراسل الشؤون العسكرية في "القناة ١٢" الصهيونية، نير دفوري، أنّ ٣٠ إلى ٧٠٪ من عناصر الطواقم الاحتياطية في الأسراب لا يلتحقون بالخدمة كما يريد سلاح الجو.

وأكّد دفوري أنّ "هذا التخلّف عن الخدمة أحدث ضرراً بالكفاءة في الأسراب"، مشيراً إلى "نقص في أسراب الطائرات المسيرة، وفي الأسراب الحربية والنقل والهجوم".

وأشار دفوري أيضاً إلى أنّ "الضرر الأكبر" هو في مدرسة الطيران، مشدّداً على أنّ "هذه الصورة تقلق جداً سلاح الجو ورئيس الأركان".

ووضع قائد سلاح الجو لدى الاحتلال الصهيوني، تومر بار، موعداً نهائياً لفحص كفاءة الطيارين، ومن مِنهم سيستمر في الاحتياط.

ووفقاً لـ"القناة ١٣" الصهيونية، فإنّ بار سيعقد في الموعد المحدّد نقاشاً مع جميع قادة الأسراب، وسيطلب منهم تقديم صورة عن كفاءة الطيارين ووضع القوة البشرية، مشيرةً إلى أنّ الطيار الذي لن يعود للطيران بعد ذلك "سيتعرّض لخطر الطرد". وحدّد بار الموعد النهائي، بعد نحو أسبوعين، بسبب مناورة كبيرة من المتوقع إجراؤها نهاية تشرين الأوّل/أكتوبر الجاري.

وعلّقت القناة أنّ قيادة "جيش" الاحتلال تريد حالياً فهم هو وضع الكفاءة ومن مِن الطيارين ينوي مواصلة التطوّع. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي، صرّح محلل الشؤون العسكرية في "القناة ١٣" الصهيونية ، ألون بن دافيد، أنّ كفاءة سلاح الجو الإسرائيلي تنخفض بشكل يومي. وأضاف أنّ الطيارين أصحاب الخبرة، لم يحلقوا منذ أسابيع، موضحاً أنّ هذا يعني أنهم أصبحوا خارج الكفاءة.

ولفت بن دافيد إلى أنّ القادة في سلاح الجو، بدأوا بفهم أنّه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر تقريباً، يجب عليهم سريعاً القيام بإحصاء الرؤوس وبدء تعيين بدلاء للطيارين، الذين خرجوا عن الكفاءة، ومن ثم التقدير مجدداً أين هم من ناحية الكفاءة".

ورقعة المعارك تتوسع

وضع إنساني «حرج» بالسودان

توسعت رقعة المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لتشمل شمال كردفان وجنوب دارفور، في حين تزايدت التحذيرات من تدهور الوضع الإنساني وحاجة ٧ ملايين شخص إلى مساعدات.

وأفادت وسائل الاعلام بأن الجيش السوداني قصف بالمسيّرات مواقع تابعة لقوات الدعم السريع في منطقة الجريف (شرق) بولاية الخرطوم.

وقالت مصادر محلية إن الجيش ضرب أهدافا لقوات الدعم السريع في شارع الستين شرقي مدينة الخرطوم.

كما تصاعدت أعمدة الدخان في مركز الخرطوم بالتزامن مع تبادل للقصف بالأسلحة الثقيلة بين الجيش والدعم السريع. في غضون ذلك، اتهمت قوات الدعم السريع الجيش السوداني بقصف مبنى السفارة الإثيوبية الواقع في منطقة المعارات بالخرطوم.

وفي السياق ذاته، قال المتحدث باسم الجيش السوداني إن الجيش كبد ما وصفها بالمليشيا المتمردة خسائر كبيرة بعد محاولة هجومها على "الفرقة-١٦ مشاة" في نيالا غربي السودان. وأضاف أن الجيش صد قوات الدعم السريع في منطقة "ود عشانا" بشمال كردفان، مما اضطر تلك القوات للهروب، على حد قوله.

واتهم المتحدث باسم الجيش السوداني قوات الدعم السريع باستخدام أزياء القوات النظامية من جيش وأمن وشرطة لارتكاب جرائم وإلصاقها بالجيش.

وضع إنساني حرج

وعلى الصعيد الإنساني، قال وزير التنمية الاجتماعية في السودان إن ٧ ملايين سوداني بحاجة لمساعدات إنسانية، ووصف الوضع الإنساني بالحرج بسبب الانتهاكات التي قال إنها ارتكبت في الاشتباكات.

من جهته، ناشد والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة السلطات الحكومية والمنظمات الإنسانية تقديم مزيد من المساعدات.

وقال عثمان في تصريح للجزيرة إن الولاية بحاجة متزايدة للمساعدات بسبب خروج عدد من الشرائح من دائرة الإنتاج بسبب المعارك.

وقال إعلام مجلس السيادة في السودان إن رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان بحث مع وفد "الآلية الوطنية لدعم التحول المدني الديمقراطي" وقف القتال ورؤيتها بشأن استعادة المسار السلمي المدني الديمقراطي.

وقال مقرر الآلية عادل المفتي إن اللقاء استعرض جهود خلق توافق وطني يؤدي إلى وقف القتال، وتشكيل سلطة انتقالية مؤقتة، مبينا أن مخرجات اللقاء فيها بشرى جيدة للشعب السوداني.

وأكد المفتي تسليم خارطة الطريق التي أعدتها الآلية للبرهان، وتتضمن وقف الحرب وتشكيل حكومة طوارئ تضطلع بمهام تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتنمية والعمران وإغاثة المتضررين من القتال وفتح ممرات إنسانية لدخول المساعدات لولايات الخرطوم ودارفور. وكان البرهان زار مدينة دنقلا (شمال البلاد) بعد زيارته مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل التي تضم قيادة سلاح المدفعية، كما زار معبر أرقين الحدودي مع مصر وعقد هناك اجتماعا أمنيا مع لجنة أمن الولاية الشمالية للاطلاع على الوضع فيها.

ودعا البرهان حكومة الولاية إلى الإسراع في معالجة المشكلات في المعبر لتسهيل عبور المركبات التجارية في الاتجاهين، مؤكدا على ضرورة معالجة مشكلة تكدس البضائع في المعبر بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.